الهيئة العامة للضرائب في جمهورية العراق

ورقة عمل حول النظام الضـريبي في العراق وتأثير السـياسـات الضـريبية على الاستثمار

مقدمة للمشاركة في المؤتمر الفني السنوي التاسع عشر لاتحاد سلطات الضرائب في الدول الإسلامية (ATAIC)

المشارك: أنسام علاوي ابراهيم

الاستثمار من الناحية الضريبية

أولاً: المقدمة

يُعَدّ الاستثمار أحد الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي المستدام في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، إذ يسهم في خلق فرص العمل، وتنويع مصادر الدخل، وزيادة الإنتاجية. وتُعَدّ السياسات الضريبية من أهم أدوات السياسة المالية التي تؤثر بشكل مباشر في بيئة الاستثمار وعلى العوامل المؤثرة في قرارات المستثمرين، سواء من حيث اختيار موقع الاستثمار، أو حجم رأس المال المستثمَر، أو طبيعة النشاط الاقتصادي. فبينما تُستخدم الضرائب كمصدر رئيسي لإيرادات الدولة، فإنها في الوقت ذاته قد تشكّل عبئًا على المستثمرين إذا لم تُدار بطريقة عادلة وشفافة. ومن هنا تظهر الحاجة إلى نظام ضريبي مرن وعادل يوازن بين حاجات الدولة التمويلية وتحفيز النشاط الاستثماري.

ثانياً: دور الضرائب في تشجيع أو إعاقة الاستثمار

١. تشجيع الاستثمار:

- توفر الإعفاءات والحوافز الضريبية بيئة تنافسية جاذبة.
- وضوح التشريعات الضريبية يقلل من حالة عدم اليقين لدى المستثمر.
- انخفاض الضرائب المباشرة على الأرباح يزيد من قدرة الشركات على إعادة استثمار أرباحها.

٢. إعاقة الاستثمار:

- ارتفاع نسب الضرائب المفروضة يقلل من جاذبية السوق.
- الإجراءات البيروقراطية الطويلة تعرقل الاستثمارات الجديدة.

- عدم الاستقرار التشريعي يؤدي إلى عزوف المستثمرين.

ثالثاً: العلاقة بين النظام الضريبي والاستثمار

١. تأثير معدلات الضرائب:

- كلما ارتفعت الضرائب على الأرباح والدخول، انخفضت رغبة المستثمرين في ضخ الأموال.
- انخفاض معدلات الضرائب (ضمن حدود مدروسة) يشجع على إعادة استثمار الأرباح داخل الدولة.

٢. وضوح القوانين الضريبية:

- المستثمر يبحث عن بيئة قانونية مستقرة ومفهومة.
- التعديلات المتكررة وغير المدروسة في التشريعات الضريبية تخلق حالة من عدم اليقين القانوني.

٣. العدالة الضريبية:

- وجود نظام ضريبي عادل يمنع التمييز بين المستثمرين.
- مكافحة التهرب الضريبي تضمن منافسة نزيهة وتشجع الاستثمار طويل الأمد.

رابعاً: الإطار القانوني والتشريعي للنظام الضريبي في العراق

- قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ المعدل: ينظم فرض الضرائب على الأفراد والشركات، ويحدد نسب الضريبة حسب نوع النشاط.
- قانون ضريبة العقار رقم (١٦٢) لسنة ١٩٥٩ المعدل: يشمل الضريبة على الممتلكات العقارية ويحدد الشرائح الضريبية.
- قانون ضريبة العرصات رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٢.
- قرار ضريبة المبيعات رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٧.
- تعليمات استقطاع ضريبة الاستقطاع المباشر رقم ١ لسنة ٢٠٠٧.
- قانون ايجار العقار (بقدر تعلق الأمر بتقدير القيمة الكلية للعقار) رقم ٨٧ لسنة ١٩٧٩.
- قانون فرض ضريبة دخل على الشركات الاجنبية العاملة في العراق للصناعات النفطية رقم (١٩) لسنة ٢٠١٠.
- قانون تقدير قيمة العقار ومنافعه رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٨.

- قانون الاســـتثمار رقم (١٣) لســـنة ٢٠٠٦ المعدل: يوفر حوافز وإعفاءات ضـــريبية للمشاريع الاستثمارية.
- قوانين الرسوم الكمركية والضرائب غير المباشرة: تشمل ضريبة المبيعات والرسوم الجمركية على الواردات والصادرات.

خامساً: الحوافز الضريبية للمستثمرين

١. الإعفاءات الضريبية:

- إعفاء المشاريع الاستثمارية لعدة سنوات (قد تصل إلى ١٠ سنوات).
- إعفاءات خاصة للقطاعات ذات الأولوية مثل الصناعة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات.

٢. التخفيضات الضريبية:

- تخفيض الضرائب على الأرباح المعاد استثمارها في نفس المشروع.
- منح نسب ضريبية منخفضة للمشاريع في المناطق النامية أو البعيدة عن المركز.
- السماح بخصومات ضريبية على التكاليف التشغيلية والبحث والتطوير.

٣. التسهيلات الجمركية والضريبية:

- إعفاء المواد الأولية والمعدات اللازمة للمشروع من الرسوم الجمركية.
- استثناءات ضريبية على عمليات التصدير بهدف دعم المنتجات الوطنية.
- تسهيلات على استيراد المواد الأولية الداخلة في الإنتاج.

٤. اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي:

- توقيع اتفاقيات دولية لتجنب الازدواج الضريبي يعزز ثقة المستثمر الأجنبي.
- هذه الاتفاقيات تضمن عدم فرض ضريبة مزدوجة على أرباح المستثمر داخل وخارج الدولة.

سادساً: التحديات الضريبية التي تواجه الاستثمار

١. التهرب والتجنب الضريبي:

- يؤدي إلى فقدان الدولة موارد مهمة، حيث يؤثر سلباً على العدالة الضريبية ويضعف إيرادات الدولة.
- يدفع المستثمرين الملتزمين إلى الشعور بعدم المساواة، ويخلق منافسة غير عادلة بين المستثمرين.

٢. تعقيد الإجراءات:

كثرة التعليمات واللوائح قد تربك المستثمر وتزيد من تكاليف الامتثال الضريبي، ضعف استخدام الأنظمة الإلكترونية يزيد من فرص الفساد والوساطة.

٣. ضعف التنسيق المؤسسي:

غياب التنسيق بين الجهات الضريبية وهيئات الاستثمار يضعف أثر الحوافز.

٤. غياب الاستقرار التشريعي:

- التعديلات المتكررة على القوانين الضريبية تربك المستثمر.
- عدم وجود رؤية استراتيجية ضريبية طويلة الأمد يقلل الثقة.

٤. الازدواج الضريبي الدولي:

يحدّ من انسيابية رؤوس الأموال عبر الحدود إذا لم تتم معالجة ذلك باتفاقيات ضريبية ثنائية.

سابعاً: أثر النظام الضريبي على الاستثمار

١. الآثار الإيجابية عند الإصلاح الضريبي:

- زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية والمحلية.
- دعم نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- رفع مستوى التنافسية في السوق المحلية.
- تنويع الاقتصاد وزيادة الإيرادات غير النفطية.
- خلق فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة.

٢. الآثار السلبية عند غياب الإصلاح الضريبي:

- عزوف المستثمرين المحليين والأجانب.
- ضعف النمو الاقتصادي، واستمرار ضعف بيئة الأعمال.
- زيادة التهرب الضريبي وفقدان الدولة لإيرادات مهمة.

ثامناً: التوصيات

١. تطوير التشريعات الضريبية لتكون مرنة وواضحة ومتوافقة مع المعايير الدولية.
٢. تبسيط الإجراءات الضريبية باستخدام الأنظمة الإلكترونية الحديثة لتقليل البيروقراطية والفساد.
٣. تعزيز التنسيق المؤسسي بين الهيئة العامة للضرائب والهيئة الوطنية للاستثمار.

٤. تفعيل الاتفاقيات الضـــريبية الدولية لتجنب الازدواج الضـــريبي وتشـــجيع الاســـتثمار الأجنبي.
٥. تقييم دوري للحوافز الضـــريبية لضـــمان فعاليتها وتحقيق التوازن بين جذب الاســـتثمار والحفاظ على موارد الدولة وعدم إساءة استخدامها.
٦. وضع استراتيجية ضريبية وطنية ترتبط مباشرة بخطط الاستثمار والتنمية الاقتصادية.
٧. قرار نظام ضريبي عادل وشفاف يضمن العدالة بين المستثمرين المحليين والأجانب.
٨. التوعية والتثقيف الضريبي للمستثمرين من خلال الأدلة الإرشادية والندوات التوعوية.

الخلاصة

إن الاستثمار يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالسياسات الضريبية في تحديد جاذبية بيئة الاستثمار، حيث يشـكّل النظام الضـريبي عامل جذب أو طرد لرأس المال، فالنظام الضـريبي العادل والشـفاف والبسيط يمكن أن يحوّل الضرائب من عبء على المستثمر إلى أداة محفّزة للنشاط الاقتصادي. ومن هنا فإن الإصلاح الضريبي الشامل ليس مجرد إجراء مالي، بل هو خيار استراتيجي يحدد قدرة الدولة على جذب الاستثمارات، ويُعتبر ضـرورة لتعزيز ثقة المسـتثمرين وتحفيز النشـاط الاقتصادي، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وزيادة الإيرادات العامة للدولة.